الجهود النحوية لابن طاهر النحوى

د. محمد الزين زروق

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية بكلية الآداب للبنات بالدمام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد سيِّد الأولين والآخرين وعلى آله وأصحابه والتَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين. وبعد:

فيبدو لى أنَّه من الصَّعب على الدارسين والباحثين أنْ يغفلوا الأثر الظاهر والكبير لنحاة الأندلس فى دراسة النَّحو وعلوم العربية الأُخرى بصفةٍ خاصة، وفى ركب الحضارة العلمية بوجه عامٍ، حيث إنَّهم ضارعوا فى دراستهم لعلم النَّحو علماء المشرق، ومن ثَمَّ انتشرت دراسة النحو فى سائر مدن بلاد الأندلس. تلك الدراسة النَّحوية اتَّسمت عندهم بسمةٍ مميَّزة، حيث غلبت على دراستهم سمة المذهب البصرى.

وفى الواقع أنَّ هذا الجهد العلمىَّ قد قامت به كوكبة من العلماء الأفاضل البارزين الذين شاركوا فى نهضة تراثنا الإسلامى وإنمائه، حيث قدَّموا للدراسات النَّحويَّة واللُّغويَّة خدمات جليلة، هى جديرة بالاحترام والتقدير، وأسهموا فى هذا المجال إسهامًا واضحًا لا مجال لإنكاره، وقد حفظته مصنفاتهم الَّتى وصلت إلينا وسجَّله لهم التاريخ.

وفى هذا البحث الذى يدور حول أحد الأعلام البارزين الذين أسهموا بجهدٍ واضحٍ فى مجال الدراسات النَّحويَّة، ذلكم هو الأستاذ أبو بكر محمَّد بن أحمد بن طاهر المشهور بـ (الخدَبِّ)، فقد عكف هذا الأُستاذ على كتاب سيبويه ـ الذى كان له عند الأندلسيين مكانةٌ مقدَّسةٌ، فقد

شغفوا به وتنافسوا فى استظهاره، إذْ كان حفظه عندهم شارة النبوغ فى العربيَّة[1] ـ وإيضاح الفارسىِّ ومعانى الفَرَّاء، يشرح ويعلق ويوضِّح[2].

وفى الواقع أيضًا أنَّ بعض النَّحويين الأندلسيين قد حَظِىَ بقدر وافر من الاهتمام والدراسة من قبل الباحثين والدارسين، على حين أنَّنا نجد أنَّ بعضًا منهم لم ينل حَقَّهُ من الدراسة والبحث لأسباب كثيرة منها أنَّ ما وصلنا عنه من أخبار قليلٌ جدًا، ومنها أيضًا عدم وصول مصنفاته إلينا أوْ ضياعها.

وابن طاهر الخِدَبُّ يُعَدُّ واحدًا من هؤلاء النَّحويين الذين لم يحظوا ـ فيما أعلم ـ بالدراسة والبحث، ربَّما لتلك الأسباب الَّتى ذكرتها من قبل أوْ غير ذلك. فالرَّجُل له آراؤه واختياراته النحويَّة المتناثرة فى بعض كُتب النحو، بيد أنَّ ما وصلنا عنه من أخبار من خلال كتب التراجم والتاريخ يعتبر قليلاً جدًا، وأنَّ مصنفاته لم تصل إلينا، ومِنْ ثَمَّ فالبحث عنه فيه من الصعوبات المتوقعة الكثير. وبالرغم من ذلك فقد قام هذا البحث المتواضع بمحاولة الكشف عن حياة هذا العالم الأستاذ أبى بكر بن طاهر الخِدَب ـ وعن آرائه واختياراته النَّحويَّة.

والله أسألُ أَنْ يوفِّقنا فى هذا العمل وأَنْ ينفع به ويجعلهُ خالصًا لوجهه الكريم، «وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب».

* * *

(١) نشأة النحو: ١٨٩.

(٢) البلغة: ١٨٧.

أبو بكر بن طاهر.. عصره وحياته

عـاش أبو بكر بن طاهر فى بلاد الأنـدلس بين سنة (٥١٢ ـ ٥٨٠هـ)، وشهد خلال حـياته عهد دولتين عظيمتـين، هما دولة المرابطين (٤٩٣ ـ ٥٤١)هـ، ودولة الموحدين (٥٤١ ـ ٦٦٨هـ) الَّتى حكمت شمال أفريقيا وقسمًا كبيرًا من بلاد الأندلس.

وعـاصر ابن طـاهر فى حيـاته فتـرة اضطراب الأحوال فـى المغـرب والأندلس، حـيث شهـدت الأندلس حـملات النصـارى المـتواليـة على المـدن الإسلامـية فى أواخـر حكم «على بن يوسف بن تاشـفين»، وقـد كَثُرَت الفتن على المرابطين فى جميع أرجاء بلاد الأندلس، وذلك بدافعٍ من العصـبيـة لقطرهم، وأيضًا بإيعـازٍ من الأسبان الذين اسـتثـمروا تلك الحركات، فانتزعوا مزيدًا من الحـصون والمعاقل الإسلاميَّة، ومِنْ ثَمَّ لم تعرف الأندلس الاستقرار على عهد المرابطين إلا أعوامًا قليلة.

وفى نهاية عـام (٥٤١هـ) تَمَّ القضاء المبـرم على دولة المرابطين على يد «عبد الـمؤمن بن على»، الَّذى كان قد نجح فى توطيـد دعائم الدولة، وجعل الحكم وراثيًا فى بيته.

وفى عصـر الموحدين سَـادَ جَوٌّ من الازدهار الفكرى واسـتعادت بلاد الأندلس مكانتهـا العلميَّة الَّتى كـانت عليها فى عـصر الطوائف، ويرجع ذلك إلى أنَّ الموحدين كانـوا يقدِّرُون العلوم والفنون، حيث حَظِىَ العلم وأهله فى عـهـدهم برعـاية فائقـة فى شـتى مـجـالات العلم والمـعرفـة، وأطلقوا حـرية الفكر، فكَثُرَ فى عَهـدهم الشعراء والعلماء والمـحدثون،

وكان للنَّحو واللُّغة نصيبٌ وافرٌ من هذه الحركة العلمية، وفى هذا الجوِّ العلمى المزدهر الذى حفل بمظاهر الحياة العقليَّة الناضجة، عاش الأستاذ أبو بكر بن طاهر حياته العلميَّة مشاركًا وأُستاذًا مرموقًا. تلك صورة موجزة للعصر الذى عاش فيه ابن طاهر وكان أحد رُوَّاده.

اسمه ونسبه:

اسمه: محمَّد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيلى المعروف بابن طاهر الخِدَبِّ. ولم تزد المصادر[1] التى ترجمت له فى ذكر نسبه عن جدّه الثالث (طاهر)، ويظهر أنَّ نسبَهُ ينتهى إلى واحدة من قبيلتى (الأوس والخزرج) حيث جاءت نسبته فى مصادر ترجمته إلى الأنصار)، وأمَّا كنيته فهى (أبو بكر) هكذا جاءت فى كلِّ المصادر ما عدا ابن حجر، فقد جاءت الكنية عنده (أبو عبد الله)[2]. ولا ندرى السِّرَّ فى اختلاف هذه الكنية، ولعلَّه كُنِّى بأحد أسماء أولاده، إن ثبت أنَّ له أَوْلادًا.

وأمَّا لقبه فهو (الخِدَبُّ) ـ بكسر الخاء المعجمة وفتح الدال وتشديد الموحدة ـ الرَّجُل الطويل. ومن معانى الخِدَبِّ[3]: الشيخ، والعظيم الخَلْق، هكذا (الخِدَبُّ) إلا أنَّ ابن حجر ضبطه فى لسان الميزان: بخاء معجمة وراء مهملة وموحدة ثقيلة (الخربَّ)[4].

---

(١) انظر ترجمته فى: الوافى للصفدى ٢/ ١١٣ ـ ١١٤، لسان الميزان ٥/ ٤٨ ـ ٤٩، بغية الوعاة ١/ ٢٨، معجم المؤلفين ٨/ ٢٧١، الأعلام ٥/ ٣١٥، البلغة ١٨٦ ـ ١٨٧، وتكملة الصلة: ٢٤٩، وإنباه الرواة ٤/ ١٩٤، وإشارة التعيين ٢٩٥.

(٢) لسان الميزان: ٥/ ٤٩، وجاءت كنيته فى معجم الأدباء ١٥/ ٧٦ (أبو الحَسَن).

(٣) لسان العرب مادة (خ، د، ب).

(٤) لسان الميزان: ٥/ ٤٨.

مولده ونشأته ووفاته:

أشار ابن حجر إلى أَنَّ ابن طاهر وُلِدَ سنة اثنتى عشرة وخمس مائة من الهجرة[1]. وكان مولده فى (إشبيلية) ويَبْدُو أَنَّ مرحلة صباه الأُولى ونشأته وبداية تعليمه كانت فى هذه المدينة. هذا ولم تحدِّثنا مصادر ترجمته عن جوانب حياته المختلفة، ولَا عَنْ أُسرته ولا عن شىء من خاصة حياته: أَتزوج أَمْ لا؟ ومن ثَمَّ فالحديث عن أُسرته وعن حياته الخاصة يَظَلُّ ضَرْبًا من التخمين.

وأمَّا وفاته فقد كانت بمدينة (بجاية)[2] سنة ثمانين وخمسمائة وليس هناك كبير اختلاف على تاريخ وفاته عند مَنْ ترجم له. إلا أن القفطى فى إنباه الرواه (٤/ ١٩٥) ذكر أنه مات فى حدود سنة سبعين وخمسمائة.

ثقافته ومكانته العلمية:

نشأ ابن طاهر ـ كما ذكرنا ـ فى مدينة إشبيلية نشأةً لا نعرف عنها شيئًا مُفَصَّلاً، وأكبر الظن أَنَّه قضى الدور الأوَّل من حياته فى إشبيليه بين الدرس والتحصيل على كثير من علمائها وأدبائها.

وأيضًا فقد دَرَّسَ ابن طاهر فى بلاد مختلفة، ودخل مدينة (فاس) وأقرأ بها، ثم ارتحل يريد الحَجَّ فأقام بمصر أيَّامًا يُقْرِئُ بها، وجاء إلى حلب والبَصرة وأقرأ بهما[3]، ولا شَكَّ أَنَّ هذا التَّنقل من بلد لأُخرى بين مُدنِ الأندلس والمغرب والمشرق، قد أتاح له اللقاء مع مشاهير أعلام تلك البلاد، كما أتاح له فرصةَ العطاء والتَّدريس لأبنائها.

---

(١) المرجع السابق: ٥/ ٤٨.

(٢) معجم المؤلفين: ٨/ ٢٧١، وقال صاحب البلغة / ١٨٧: أَنَّه توفى ببخارى.

(٣) معجم المؤلفين: ٨/ ٢٧١.

وكان ابن طاهر قائمًا على تدريس كتاب سيبويه، وله على الكتاب طُرَرٌ لم يسبق إلى مثلها، وكان أيضًا مواظبًا على إقراء أُصول ابن السراج و (الإيضاح) لأبي عليٍّ الفارسيّ و (معاني القرآن) للفَرَّاء، يعتني بها ويرى أَنَّ ما عداها في الصناعة مطرح[1].. ومِنْ ثَمَّ فقد كان ابن طاهر ماهراً في النَّحو فَهمًا، يُرْحَلُ إليه في العربيَّة، موصوفًا فيها بالحِذْقِ والنُّبْلِ، صاحبَ اختيارات وآراء[2].

وقد سَادَ أَهْلَ زمانه في العربيَّة[3]، حيث كان يُعَدُّ من حُذَّاق النَّحويين وأئمة المتأخرين. قال المراكشي: (كان - يعني ابن طاهر - رئيس النَّحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة، وأفهمهم بأغراض سيبويه، وأحسنهم قيامًا على كتابه، وأنبلهم إشارةً إلى ما تضمنه من الفوائد، وله عليه تنبيهات مفيدة، وهي التي بسط تلميذه أبو الحسن بن خروف في شرحه الكتاب وإياها اعتمد وعليها عوَّل، إذ كان لازم صحبته كثيراً، واختص به اختصاصًا طويلاً وفهم طريقته[4].

وقد صَرَّح ابن خروف بذلك في غير موضعٍ من شرحه الكتاب، وأثنى عليه.

ومن جانب آخر فقد كان ابن طاهر يحترف الخياطة ويسكن الحانات للتجارة. ومِمَّا تقدَّم تتبيَّنُ لنا مكانة ابن طاهر العلميَّة، ومدى ثقافته العربيَّة على وجه الخصوص.

---

(١) البلغة: ١٨٧، لسان الميزان: ٥/ ٤٩.

(٢) بغية الوعاة: ١/ ٢٨.

(٣) الوافي بالوفيات: ٢/ ١١٣.

(٤) الذيل والتكملة ٥/ ٦٤٨ - ٦٥١، والتكملة ٢/ ٥٣٢.

شيوخـــه:

طَلَبَ أبو بكر بن طاهر العلْمَ وسـعى إلى تحصيله بكلِّ جهـد، وقَضى وقتًا من حياته بين الدَّرس والتَّحصيل على عَدَد من علماء عصره، ولكن مصادر ترجمته لم تذكر لنا من شيوخه إلاَّ ثلاثةً فقط، وَهَاكَ تعريفًا بهم:

١ ـ أبو القاسم بن الرَّماك (ت: ٥٤١هـ).

هو الأُستـاذ أبو القاسم عـبد الرحمـن بن محمـد بن عبـد الرحمن بن الرَّمـاك الأَمـويّ، فقيـهٌ، نحويٌّ، لـغويٌّ مشـهور، أقـرأ النَّحـو والأدب بإشبيليـة، وكان مقدّمًا فيـهما[١]. أشار السـيوطى وابن حـجر إلى أنَّ ابن طاهر أخَذَ العربيَّةَ عنه[٢].

٢ ـ ابن الأخـضر[٣]: هـو على بن عبد الرحمن بن مـهدى بن عمران أبو الحسن بن الأخضر التنوخى الإشبيلى، عالم بالعربية والأدب من أهل أشبيلية من كتبه شرح الحماسة، (ت: ٥١٤هـ).

٣ ـ أبو الحسن بن مسلم[٤]:

تلاميـذه:

دَرَّسَ أبو بكر بن طاهر فى بلاد مختلفة[٥]، ورحل إليه الناس وأخذوا عنه (الكتاب) ثم رحل يريـد الحَجَّ، فأقام بمصـر أيَّامًا يُقْرِئُ بهـا، وأَقْسَمَ

(١) بغية الوعاة: ٢/ ٨٦، بغية الملتمس: ٣٥٦، الوافى بالوفيات: ٢/ ١١٣.
(٢) لسان الميزان: ٥/ ٤٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٨٦.
(٣) الأعلام للزركلى ٤/ ٢٩٩، الصلة لابن بشكوال ٤١٨، بغيـة الوعاة ٢/ ١٧٤، إنباه الرواه ٢/ ٢٣٢.
(٤) لم أقف له على ترجمة فيما اطلعت عليه من مراجع.
(٥) الوافى بالوفيات: ٢/ ١١٣.

إنَّه لا بُدَّ يقرئ (كتاب سيبويه) حيث وضعه سيبويه، فجاء البصرة وأقرأ بها[1]. من هذا يتضح أنَّ ابن طاهر تتلمذ عليه عَدَدٌ غير قليل من الطُّلاب ولكن كتب التراجم التى اطَّلعت عليها لم تذكر لنا سوى بعض منهم. وإليك تعريفًا بهم:

١ ـ ابن خروف (ت: ٦١٠هـ):

هو أبو الحسن على بن محمد بن علىٍّ الحضرمى الإشبيلى، إمام النَّحو واللُّغة، أخذَ (كتابَ) سيبويه عن أبى إسحاق بن ملكون، وأبى بكر بن طاهر. ومن مصنفاته النَّحويَّة: شرح كتاب سيبويه وهو جليل، سمَّاه (تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب)، وشرح جمل الزجاجىّ. وله ردودٌ فى العربيَّة على أبى زيد السهيلى، وابن ملكون، وابن مضاء. توفى بإشبيلية، وقيل: بحلب سنة (٦٠٩هـ)، (٦٠٥هـ)، (٦٠٦هـ)، (٦١٠هـ)، على خلاف فى ذلك[2].

٢ ـ مصعب الخُشَنِىّ: (ت: ٦٠٤هـ).

أبو ذر الخشنى مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله الجيَّانى الأندلسى، النحوى واللغوى الفقيه المالكى، المعروف بالخشنى، ويعرف أيضًا بابن أبى ركب. أديب، نحويٌّ، لغويّ، شاعر، مؤرخ، فقيه، ولِىَ خطابةَ (إشبيلية) مدةً، ثم قضاء (جيَّان)، ثم تحوَّل إلى (فاس)

---

(١) البلغة: ١٨٧.

(٢) ترجمته فى بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣، نفح الطيب: ٢/ ١٨، الأعلام: ٥/ ١٥١، معجم المؤلفين ٧/ ٢٣١، البلغة: ١٥٧، وفيات الأعيان: ١/ ٤٢٣، معجم الأدباء ١٥/ ٧٥.

وتوفى بها فى شوال (٦٠٤هـ)، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، والإملاء على سيرة ابن هشام. وله شعر[١].

٣ ـ **أحمد بن محمد بن حَزْم الإشبيلى**، أبو عمر، من ذريَّة بنى حزم المذحجيين من قِبَل أبيه، ومن ذريَّة أبى محمد اليزيدى الظاهرى من قِبَل أُمِّه، كان أديبًا ماهرًا فى علوم اللسان على الإطلاق، متحققًا بالعربية. قال السيوطى: وروى عن أبى بكر بن أحمد بن طاهر الخِدبِّ[٢].

٤ ـ **على بن أحمد بن محمد عبد الله بن قاسم الأنصارى**، المعروف بابن السراج الإشبيلى، وهو محدِّث كبير فى عصره بالمغرب، أجازه ابن طاهر، كتاب (الدُّرر فى اختصار المغازى والسير) للحافظ أبى عمر بن عبد البر. قال ابن السراج: (قرأته ـ أَىْ كتاب الدُّرر ـ على خالى أبى بكر ابن خير عن أبى الأَصبغ ابن أبى البحر الزَّهرى، مناولة، وأبى بكر بن طاهر إجَازةً عن أبى علىٍّ الفسانى عن مؤلفه)[٣].

آثـــاره:

لم يحفظ الزَّمن لنا ـ فيما علمتُ ـ شيئًا من آثار ابن طاهر الَّتى أَلَّفها، فهى غائبة عَنَّا لا ندرى عنها شيئًا، أهى مفقودة أَمْ موجودة. فَابنُ طاهر كان من حُذَّاق النحويين وأئمة المتأخرين[٤]، ومن العلماء الَّذين جمعوا

---

(١) ترجمته فى الأعلام ٧/ ٢٤٩، الوافى بالوفيات: ٣/ ١٧٥، شذرات الذهب: ٥/ ١٤، مرآة الجنان: ٤/ ٥، سير النبلاء: ١٣/ ١٠٩ / ١١٠.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٣٦٤.

(٣) فهرس ابن خير ٢٣٢، وانظر ترجمته فى: شذرات الذهب ٥/ ٢٨٩، والنجوم الزاهرة ٧/ ٧١، وبرنامج الوادى آشى ٢١٥.

(٤) بغية الوعاة: ٢/ ٢٨.

بين التَّدريس والتَّأليف، وقد ذكرت له كتبُ التراجم بعض المصنفات. وهاك بيانًا عنها:

١ ـ شرح كتاب سيبويه:

كان ابن طاهر مواظبًا على إقراء كتاب سيبويه، وله عليه تعليق سمَّاه (الطُّرَرُ)[١]، قال السيوطيُّ: «له على الكتاب طُرَرٌ مدوَّنة مشهورةٌ اعتمدها تلميذُهُ ابنُ خروف فى شرحه»[٢]، وفى القطعة الموجودة من شرح ابن خروف (المحقَّقة) نجد أنَّ ابن خروف يذكر أستاذه أبا بكر بن طاهر فى تضاعيف هذه القطعة نحواً من مائة موضع[٣]، وَافَقَهُ صراحةً فى بعضها وضمنًا فى بعض، وخالفه فى قسم ثالث وَقَدْ ورد فى شرحه هذا نَصٌّ يبيِّن لنا ما يكنُّهُ ابن خروف لأستاذه الكبير أبى بكر بن طاهر من تقدير، وما يحمل له من اعتراف بما أَسْدى إليه من أياد فى المجال العلمى، وهو قوله: (وَقَدْ قَرأتُ عليه ـ أَىْ: ابن ملكون ـ الأبنية للزبيدى بعد قراءتى سيبويه على الأُستاذ أبى بكر، فما سألته قط فى غامض يفتحه، ولم يزد على ما ذكر الزبيدى ولا شرح حرفًا جهله الزبيدى، وللأُستاذ أبى بكر فى كتاب الأبنية عجائب من تبيين مشكلها، وتحقيق المستدرك منها، وشرح الألفاظ المجهولة فيها، وتعليل ما لم يصحَّ استدراكه والتنبيه عليه، وغير

---

(١) البلغة: ١٨٧.

(٢) بغية الوعاة: ٢/ ٢٨، ولسان الميزان: ٥/ ٤٩، نشأة النحو: ١٩٧.

(٣) شرح كتاب سيبويه لابن خروف ص١٤١، وانظر منه ص: ١٦٣، ١٦٩، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩١، ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤.

ذلك ممَّا انفرد به رحمه اللهُ، واجتمع فى هذا الكتاب من ذلك العجب العجاب، وما أَظنُّكَ يا نحوىُّ تجده مجموعًا ملخَّصًا هذا الجمع والتَّلخيص فى كتاب، فجميع حسناتى فيه منه رحمه اللهُ، غير أنَّها غير مفهومة فى تعاليقه، أَعنى ابنَ طاهر)[1].

٢ ـ شرح الإيضاح فى النَّحو:

ذكر صاحب كشف الظنون أَنَّ منْ شُرَّاح الإيضاح فى النَّحو «أبو بكر محمَّد بن أحمد المعروف بالخدَبِّ الأنصارى»[2]، وقال السيوطى: وله تعليق على الإيضاح وغير ذلك[3].

٣ ـ شرح كتاب الأبنية (الاستدراك) للزبيدى:

من النص السابق الذى أورده ابنُ خروف فى شرحه لكتاب سيبويه يتبين لنا أنَّ أبا بكر بن طاهر قد شَرَحَ كتابَ الأبنية للزبيدى، وله ـ أعنى ابن طاهر ـ فى كتاب الأبنية عجائب...

هذه هى مؤلفات ابن طاهر الَّتى أشارت إليها مصادر ترجمته، وقد تكون له مؤلفاتٌ أُخرى لم نصل إلى معرفتها بعد، وعبارة السيوطى (وله تعليق على الإيضاح وغير ذلك)[4]، توحى بأنَّ له مؤلفاتٍ أُخرى.

اختياراته النَّحوية:

بلاد الأندلس تَمَّ فيها تشكُّلُ النَّحو واستوى على سوقه فى القرن

---

(١) شرح الكتاب لابن خروف ص: ٦١.
(٢) كشف الظنون: ١/ ٢١٣.
(٣) بغية الوعاة: ٢/ ٢٨، ومعجم المؤلفين: ٨/ ٢٧١.
(٤) بغية الوعاه ٢/ ٢٨.

الخامس الهجرى، حيث شهدت هذه البلاد نضجًا واضحًا فى الدراسة النحوية، فوجد النحو البصرىُّ والكوفى على حدٍّ سواء المرتع الخصيب، ومن ثَمَّ تهيأت لنحاة الأندلس فرصة الاختيار من المذهبين البصرىِّ والكوفىِّ، بجانب ما أضافوه من اجتهادات خاصة.

وابن طاهر من العلماء الذين استوعبوا التراث النحوىَّ الَّذى وَصَلَ إلى بلاد الأندلس، فاطلع عليه وأَلَمَّ بقضاياه، ومن ثَمَّ درس وألَّف. ولا شكَّ أنَّ لابن طاهر بعض الاختيارات والاجتهادات النَّحويَّة حين وقف على آراء السابقين التى اطَّلع عليها، فبحثها وتأمَّلها، ومِنْ ثَمَّ فقد كان ينتقى ما يراه صوابًا عن يقينٍ واقتناعٍ ويرفض ما يراه يخالف ما يراه عن دليلٍ وحسنِ تعليلٍ.

فابن طاهر لم يكن إمعة فى رأيه، مقلدًا من غير تبصُّرٍ أَوْ مخالفًا من دون تثبتٍ، فالرجل كان أحفظ النَّاس فى عصره لكتابِ سيبويه؛ قال زيد ابن الحسن بن زيد الكندى النَّحوى البغدادى وقد اجتمعا فى مجلس: (كنتُ إذا ذكرتُ مسألةً سَرَدَ الكلامَ عليها من كتاب سيبويه، فتحقَّقتُ أَنَّهُ أحفظُ النَّاس للكتابِ)[1].

وقد اعتمدتُ فى دراسة اختيارات ابن طاهر النَّحويَّة على النقول التى استطعت أن أجمعها من كتب النحو، ومِنْ ثم أعرض هذه النقول وأَدرُسُها وأُناقشُها وأقارنُها بآراء النحاة السَّابقين واللاحقين، وسأورد فيما يلى اختيارات ابن طاهر النَّحويَّة التى جمعتها:

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ١٩٥.

١ ـ حصر العلل المانعة من الصَّرف:

للنحاة فى عدد العلل المانعة من الصَّرف أقوالٌ:

القولُ الأوَّلُ: أنَّها تسعة وعليه جمهور النَّحويين[١]، وهى: التعريفُ، والتأنيثُ والتركيبُ والجمعُ، والعدلُ، والعدلُ والوصفُ، والوزن، والعجمة، وزيادة الألف والنون.

القول الثانى: أنَّها تسعة، إلاَّ أنَّ التاسع منها شبهُ ما لا ينصرف، ويشتمل على ستة أشياء. والتسعة: التعريف، والتأنيث، والتركيب، والجمع، والعدل، والوصف، والوزن، والعجمة، والتاسع شبه ما لا ينصرف. ويدخل تحته ما فى آخره ألفُ الإلحاق نحو: (أرطى)، وما فى آخره ألف التطويل نحو: (قبعثرى) إذا سُمِّى بها، وما فى آخره الألف والنون المشبهتان بهمزة التأنيث، وأفعل الصفة، إذا نكِّرَ بعد التسمية، والجمع المتناهى، والمعدول فى العدد، إذا نكرا بعد التسمية، فهذه ستة أشياء داخلة تحت شبه ما لا ينصرف. وهذا القول قال به أصحاب أبى علىٍّ الشلوبين[٢]، وهو قولٌ حَسَنٌ لشموله.

القولُ الثالث: لعبد القاهر الجرجانى: أنَّها ثمانية، أَسقطَ الألفَ والنون، ويلزمه أنَّ (حمدان) امتنع من الصَّرف لعلّة واحدة، وكذلك (سكران).

القول الرابع: أنَّها عشرة، التسع المعروفة، والعاشرة (ألف الإلحاق) نحو (أرطى)، وهذا القول للسيرافى[٣].

---

(١) الهمع: ١/ ٧٨.

(٢) انظر المقتصد: ٢/ ٩٦٥.

(٣) النكت فى تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨١١ ـ ٨١٢، والهمع ١/ ٧٨.

القول الخامس: أنَّها إحدى عشرة علَّة، زاد على العشرة (الحمل على الموازن نحو: سراويل)، وهذا القول لأبى علىٍّ الفارسى[1].

القول السادس: لصدر الأفاضل الخوارزمى: أنها اثنتان: التركيب والحكاية، لأنَّه نظر لعلل ما لا ينصرف فوجدها إما مركبة، وإما محكية، فالمركبة: التركيب نحو (بعلبك)، والزيادة نحو (عمران) فإنَّ الألف والنون ركبتا مع حروف الكلمة، والجمع فإنَّه بمنزلة جمعين رُكبا، والعجمة، والتأنيث، والعدل، والمحكية: وزن الفعل[2].

وقد مال ابن طاهر إلى القولِ الرَّابع الَّذِى يقول إنها عشرة.

قال تلميذه ابن خروف فى شرحه لكتاب سيبويه: (وغَيَّرَ ابن طاهر الأبيات الَّتى قيلت فى موانع الصرف، وزاد فيها علَّة، وهى: ألفُ الإلحاق، فَقَالَ:

موانعُ صَرْفِ الاسم عَشْرٌ فَهَاكها ... ملَّخصةٌ إنْ كنتَ فى العلم تَحْرِصُ

فجمعٌ وتأنيثٌ وعَدْلٌ وعُجْمَةٌ ... وَوَزْنٌ وتَعريفٌ، وَوَصْفٌ مَخَصَّصُ

وما زِيدَ فى (عَلْقَى) و (عمران) فانتبه ... وعاشرها التركيب هذا مُلَخَّصُ[3]

٢ ـ وجوب رَفْعِ الاسم المشغول عنه:

من الحالات التى يجب فيها رَفْعُ الاسم المشغول عنه بالابتداء، إذا وقع ذلك العامل المتأخر فى حيز أَداة من أدوات الصدور، فاصلةً بينه وبين الاسم المتقدِّم، نحو: زيدٌ ما أَنَا ضَاربه، وزيدٌ إِنْ تره تضربْهُ، وهندُ

(١) الإيضاح العضدى ص١٠٣.
(٢) التخمير ٤/ ٢٠٩.
(٣) تنقيح الألباب ٢٨٦.

هل أكرمتَها؟ وخالدٌ هَلا أكرمتَهُ، وعلىٌّ ألا تكرمُهُ. فالاسم المتقدِّمُ فى هذه الأمثلة يجب رفعه بالابتداء، وذلك لوقوعه قبل هذه الأدوات الَّتى هى واجبةُ التَّصدر، ومِنْ ثَمَّ فهى تكُفُّ ما بعدها عن العمل فيما قبلها[1]، وما يعمل لا يُفَسِّرُ عاملاً.

ومن هذه الأدوات الَّتِى لها صَدْرُ الكلام: (ما) النَّافية، و (إنْ) مثلها، و(لا) الَّتِى للتبرئة، والحروف النَّاسخة للابتداء وهى (إنَّ) وأَخواتها، وأدوات الشَّرط كُلُّها، وأَدوات الاستفهام كلها، وأدوات التَّحضيض والعرض[2].

قال ابن مالك عند حديثه عن الأشياء التى تمنع من نَصْبِ الاسم الَّذى شغل عنه الفعْلُ: «والثانى من مانعى النَّصْبِ أَنْ يكون بين الاسمِ والفِعْلِ أَحَدُ الأشياء الَّتِى لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها[3].

وقال ـ أيضًا وهو ويتحدَّثُ عن موانع العمل فى الاسم المتقدم والتفسير لعاملٍ فيه ـ: (وكذا وقوع الفعْلِ بعد التَّحضيض نحو: زيدٌ هَلاَّ ضربتَهُ، وبعد العرض نحو: عمرو ألاَ تكرمُهُ، وبعد التَّمنى نحو: العَوْنُ على الخيرِ ألاَ أجده. هذا مذهب المحققين العارفين بكتاب سيبويه، أعنى إجراء التَّحضيض والعرض والتَّمنى بـ (ألاَ) مجرى الاستفهام فى منع تأثر ما قبلها بما بعدها»[4].

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٤٧، ٣٧٨.

(٢) الأصول ٢/ ٣٣٦، والمقتضب ٢/ ٦٦، ٤/ ١٢٨، الإنصاف ١/ ١٥٩، شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٥٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٦، الارتشاف ٢/ ١٠٥، والمساعد ١/ ٤١٢.

(٤) انظر التسهيل ص٨٠، والكتاب ١/ ١٢٧.

وإنما أُجرى التَّحضيض والعرض مجرى الاستفهام؛ لأنَّ معنى: هَلاَّ فعلتَ وهَلا تفعلُ: لِمَ لَمْ تفعل، ولِمَ لا تفعلُ؟ ومعنى: ألا تفعل: أتَفعلُ؟ وذلك لأنَّ (هَلاَّ) مركَّبة من (هَلْ) و (لا)، و (أَلاَ) مركَّبة من الهمزة و (لا)، فَوَجَبَ مع التركيب ما وَجَبَ قبله.

وقد عكس بعض النَّحويين الأَمْرَ فجعلوا توسيط التَّحضيض والعرض قرينة يرجَّحُ بها نَصْبُ الاسم المتقدم، وممَّنْ ذَهَبَ إلى هذا أبو موسى الجزولى[1]، وهذا الذى ذهب إليه ضد مذهب سيبويه[2].

وذهب ابن طاهر إلى أنَّ الظاهر من كلام سيبويه أنَّ التَّحضيض والعرض لا يجوز فى الاسمِ قبلهما إلاَّ الرَّفع[3]؛ لأنَّها حُروفٌ لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها فلا تُفَسِّرُ. وكذا قال ابن خروف وأبو علىّ الشلوبينى[4]. قال أبو حيَّان: (وفى البسيط لابن العلج: الحروف التى تقطع عن العمل حروف الاستفهام وأسماؤه، و (ما) فى النفى، وحروف الشرط وأسماؤُه، والقَسَمُ، وحروف التَّحضيض وحَرْفُ العرض وهو (أَلاَ)، ولامُ الابتداء، وقد جَوَّز بعضهم النَّصْبَ فى بعضها ورُجِّحَ الابتداء نحو: شرابُنَا ألا تشربه، وزيداً إن تضربه يضربك[5].

---

(١) المقدمة النحوية: ٣٢٩، والارتشاف ٣/ ١٠٥.
(٢) الكتاب ٣/ ٦٢٧.
(٣) الكتاب ١/ ١٢٧)، وانظر التذييل والتكميل ٣/ ١٠١.
(٤) التوطئة ص١٨٢.
(٥) التذييل والتكميل ٣/ ١٠١.

٣ ـ الحال إذا جاءت (معرفة):

اشترط النَّحويون فى الحال شروطًا ستة، منها ثلاثة لا بُدَّ منها ولا يجوز فَقْدُ شىءٍ منها، وثلاثةٌ مشترطة فى الغالب، وقد تُفْقَدُ قليلاً.

فالثلاثة التى لا بُدَّ منها: أن تكون منصوبةً، نكرةً، بعد تمام الكلام. فالتنكير فى الحال ممَّا أوجبه النَّحويون، إلاَّ أنَّها إذا جاءت معرفةً فى بعض الأساليب، مثل: أرسلها العِرَاكَ[1]، وجاءوا الجماء الغفير وطلبته جهدى وطاقتى، فإنَّهم يتأوَّلون ذلك بتأويلات شتى؛ ففى نحو: (أرسلها العراك) فظاهرُ كلام سيبويه فى كتابه[2]، أنَّ المصدرَ المعرَّفَ وَقَعَ موقعَ الحالِ اتِّساعًا، لا معمول حال محذوف، والتقدير: أرسلها اعتراكًا.

وذَهَبَ الأخفشُ والمبرِّدُ وأبو علىّ الفارسىّ وأكثرُ النَّحويين[3]، إلى أنَّ هذه المعارف ليست أحوالاً، وإنَّما هى موضوعةٌ موضع الأحوال، فـ (العراك) مصدرٌ منصوب بفعلٍ محذوف، وذلك الفعْلُ هو الحالُ، والتَّقدير: أرسلها تعترِكُ العِرَاكَ، وكذلك: جهدى وطاقتى، أىْ: اجتهد جهدى، وأطيق طاقتى.

وذهب ابن الطراوة إلى أنَّها صفاتٌ لمصادر محذوفةٍ، والتَّقدير: أرسلها الإرسال العراك[4].

---

(١) هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامرى، وهو بتمامه:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدِّخَالِ

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٢.

(٣) انظر المقتضب ٣/ ٢٣٧، والإيضاح ١/ ٢٠٠، وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٥٤، ٢/ ٢٨٤، شرح المفصل ٢/ ٦٢ ـ ٦٣، والمساعد ٢/ ١٣.

(٤) ابن الطراوة النحوى ٢٥٨.

وذهب ابن طاهر ـ وتبعه تلميذه ابن خروف ـ إلى أنَّها ليست معمولةً لعوامل مضمرة، بل هى واقعةٌ موقعَ أسماء الفاعلين، منتصبةً على الحال بنفسها، مشتقةً من ألفاظها ومعانيها؛ والتَّقدير: أرسلها معتركةً[1].

٤ ـ رَدُّ (كان) وأخواتها للمفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله.

اختلف النحويون فى بناء (كان) وأخواتها للمفعول، هل يجوز ذلك فيقال: كينَ، ومَكُون، كما يقال: قِيلَ، ومقول؟ أَمْ لا يجوز ذلك فى أفعال هذا الباب؟

فمن النَّحويين مَنْ أجاز ذلك، ومنهم مَنْ منعَهُ. فقد أَجازَ ذلك سيبويه حيث قال فى باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول: «واسم الفاعل والمفعول لشىء واحد فهو كائن ومكون...» فاستعمل صيغة اسم المفعول، ومن المعروف أنها تصاغ من المبنى للمجهول»، والكسائى، والفَرَّاء، والسيرافى، وأبو علىّ الشلوبين، وأبو عبد الله بن أبى غالب، وابن عصفور[2]، ولهم فى إجازة ذلك شروط. فقد شرط الكسائىُّ والفراءُ لإجازةَ ذلك أَنْ يكون الخبر فعْلاً[3]، وشرط السيرافى ذلك بأَنْ تحذفَ الجملةُ التى هى الاسم والخبر معًا، ويقام مقام الفاعل مصدر (كان) أَوْ ضميره[4]، وشرط ابن عصفور إجازة ذلك بشرط أَنْ تكون قد عملت فى ظرف أَوْ مجرور.

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٣٨، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٨٠.
(٢) انظر شرح السيرافى ١/ ١٥٧، إصلاح الخلل ١٨٠، الهمع ٢/ ٢٧١.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٥.
(٤) شرح السيرافى ١/ ١٥٧.

وذَهَبَ ابنُ السراج، والفارسيُّ، والسهيليُّ، وابنُ طاهر، وابن خروف، وابن أبى الربيع، إلى أَنَّ ذلك لا يجوز فى (كان) الناقصة وسائر أخواتها أَنْ تبنى للمفعول، فلا يقالُ: كِينَ، ولا (مكون) بوجه من الوجوه[1]. ويبدو أَنَّ المجيزين لذلك أَقربُ إلى الصَّواب وذلك لأنَّ (كان) فعْلٌ يجوزُ فيها ذلك على قياس سائر الأفعال، ولأنَّ (كان) التَّامة أَصْلٌ لـ (كان) النَّاقصة، والتَّامة يجوزُ فيها ذلك، وما يجوزُ فى الأصل يجوزُ فى الفرع.

٥ ـ الصِّفة المشبَّهة تكون للأزمنة الثلاثة.

اختلف النَّحويون فى زمن الصِّفة المشبهة[2]؛ فَذَهبَ السيرافى ـ فيما نَقَلَ عنه السيوطى ـ إلى أَنَّها أَبدًا بمعنى الماضى.

وذهب ابن السراج إلى أَنَّها أبدًا بمعنى الحال فقال: (واعلم: أَنَّ (حَسَنًا) وما أَشبهه إذا أعملته عملَ اسم الفاعل فليس يجوز عندى أَنْ يكون لما مضى ولا لما يأتى، فلا تريد به إلا الحال، لأنَّه صفة)[3].

وأكثر النَّحويين لا يشترطون أَنْ تكون بمعنى الحال، وذَهَبَ ابنُ طاهر ـ وتبعه تلميذه ابن خروف ـ إلى أَنَّها تكون للأزمنة الثلاثة[4].

ويرى الرضى أَنَّ الصفة المشبهة كما أَنَّها ليست موضوعة للحدوث فى زمانٍ، فهى ليست أيضًا موضوعةً للاستمرار والدوام فى جميع

(١) انظر الأصول ١/ ٨١، والارتشاف ٢/ ١٨٤، والهمع ٦/ ٤٠، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٥٠.

(٢) انظر الهمع ٥/ ٩٣، وشرح المفصل ٢/ ٨٢، التصريح على التوضيح ٢/ ٨٢.

(٣) الأصول ١/ ١٣٣.

(٤) الهمع ٥/ ٩٣، وانظر شرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٥٩.

الأزمنة، إذْ لا دليلَ فيها عليهما، وقد فَسَّرَ ذلك بقوله: إنَّ (حَسَنًا) مثلاً معناه (ذو حُسْنٍ) من دون تحديد للزمن، فقد يكون فى بعض الأزمنة، كما قد يكون فى جميع الأزمنة، غير أنَّ الظاهر ثبوته فى جميع الأزمنة، إلى أنْ تقوم قرينة على تخصصه ببعضها[1].

٦ ـ (كم) للقليل والكثير.

ذهب أكثر النَّحويين إلى أنَّ (كم) الخبريَّة يراد بها العدد الكثير[2].

وذهب ابن طاهر إلى أنَّها تقع على القليل والكثير[3]؛ وتبعه تلميذه ابن خروف موافقًا له فى ذلك، فقال: (كم) اسمٌ مبنىٌّ مبهمٌ، له فى الكلام موضعان: الخبرُ، والاستفهام. وتقع للقليل والكثير)[4].

ويبدو أنَّ الذى ذهب إليه ابن طاهر وَوَافَقَهُ فيه ابن خروف، أقربُ إلى الصَّواب، وذلك لأنَّ سيبويه نَظَّرَ لـ (كم) الخبرية فى العمل بـ (رُبَّ) حيث قال: (واعلم أنَّ (كم) فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، إلا أنَّ (كم) اسمٌ و (رُبَّ) غير اسم)[5]، و (رُبَّ) للتقليل وقد ترد للتكثير[6].

٧ ـ حقيقة (عَلَى).

(عَلَى) لفظٌ مشترك، يكون اسمًا، ويكون فِعْلاً، ويكون حَرْفًا. فأمَّا

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/ ١٩١.
(٢) المغنى ١/ ١٨٣.
(٣) الارتشاف ١/ ١٧٩.
(٤) شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٦٥١.
(٥) الكتاب ٢/ ١٦١.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٧٧، وشواهد التوضيح ١٠٥.

حرفيته ففيها خلاَفٌ: فجمهور النَّحويين[1] يذهبُ إلى أنَّها تكون حَرْفًا، واستدلوا على ذلك بأنَّها تُحْذَفُ ويُنْصَبُ ما بعدها على أنَّه مفعولٌ به، نحو قول الشاعر:

تَحِنُّ فَتُبْدِى مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِى الَّذِى لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِى[2]

التقدير: لقضى علَىَّ، وكذلك حذفها مع الضَّمير فى الصلة نحو: ركبتُ على الذى ركبتَ، التقدير: على الذى ركبتَ عليه، ولو كان اسمًا لم يجز ذلك.

وذهب ابن طاهر وجماعة من النَّحويين[3] منهم ابن الطراوة، وابن خروف، وأبو علىٍّ الشلوبين فى أحد قوليه، إلى أنَّ (علَى) اسمٌ، ولا تكون حرفًا، بدليل دخول حرف الجرِّ عليها، فإذا وُجِدَ حرف الجرِّ حُكِمَ بالاسميَّة، وإذا عدمَ حُكِمَ أيضًا بالاسميَّة، ولا يلزم من عدم (منْ) عَدَمُ اسمية (علَى)؛ لأنَّ (منْ) علامة، ولا يلزم من عدم العلامة عدم المُعْلَم عليه. وقد زعموا أنَّ ذلك هو مذهب سيبويه؛ لأنَّه قال فى باب (عدَّة ما يكون عليه الكلام): (فهو اسمٌ - (أىْ: علَى) - ولا يكون إلاَّ ظرفًا)[4].

والحقُّ أنَّ (علَى) تكون حَرْفًا، وعلى هذا دَرَجَ النَّحويون، وأيضًا فإنَّ (على) من الحروف الَّتى تتعدى بها الأفعال، فقد تعدى فِعْلُ الإنزال

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/ ٤٥١، والجنى الدانى ٤٤٣، والمغنى ١/ ١٤٢.

(٢) منسوب لعروة بن حزام، انظر الكامل للمبرد ١/ ٤٧، والخزانة ٨/ ١٣٠، والجنى الدانى ٤٤٣، والمغنى ١/ ١٤٢، المقاصد الشافية ١/ ١٢٦.

(٣) شرح ألفية ابن معط للرعينى ١/ ٢٢٧، والارتشاف ٢/ ٤٥١، ورصف المبانى ٤٣٣.

(٤) الكتاب: ٤/ ٢٣١.

بـ (عَلَى) فى قوله تعـالى: ﴿... ممَّا نَزَّلْنَا على عَبْدِنَا...﴾[1]، فـقـد نَصَّ الألوسى على أنَّ تعـدى (نَزَّل) بـ (عَلَى) يَدُلُّ على استعـلاء المنزَّل على المنزَّل عـليـه وتمـكُّنه منه، بخـلاف التَّعـدى بـ (إلى) التـى تَدُلُّ على الانتهاءوالوصول[2].

٨ ـ مخفوض (رُبَّ) هل تلزمهُ الصفة أَمْ لا؟

اخـتلف النحـويون فى هذه المسـألة، فـذهب المـبرِّدُ، وابن السـراج، والفارسىُّ، والـعبدى، وحُـذَّاق المتـأخرين[3] إلى أنَّ مـخـفـوض (رُبَّ) تلزمـه الصِّـفة، فـإذا قلت: رُبَّ رجلٍ يَفْـهَمُ، فـإنَّ (يَفْهَمُ) صـفـة لرجلٍ، والعامل فى (رُبَّ رجل) مـحذوف لنيابة الصفة عنـه، التقدير: رُبَّ رجل يَفْهَمُ وجدتُ[4].

وعلَّل السيـوطى ذلك بقوله: إنَّ (رُبَّ) أُجـريت مجـرى حرف النَّفى، حـيث لا تقع إلا صـدرًا، ولا يتقـدَّم عليـهـا ما يعـمل فى الاسم بعـدها، بخلاف سـائر حروف الجـرِّ، وحكم حرف النفى أَنْ يدخل علـى جملةٍ، فالأقيس فى مجرورها أَنْ يوصف بجملةٍ لذلك)[5].

---

(١) من الآية (٢٣) من سورة البقرة.

(٢) روح المعانى ١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٣) انظر: الـمـقـتـضب ٢/ ٥٤، والأصـــول ١/ ٤١٧، والإيضـــاح ٢٦٤ ـ ٢٦٥، والارتشاف ٢/ ٤٥٧، والجنى الدانى ٤٥٠، والهمع ٤/ ١٧٨.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٣، والبسيط ٢/ ٨٦٣، والإيضاح العضدى ٢٦٥.

(٥) الهمع ٤/ ١٧٨.

وعلَّل ابن عصفور ذلك بقوله: (وإنما لزم المخفوض بها (أَيْ: رُبَّ) ـ الصفة لأنَّها للتقليل، والجنس فى نفسه ليس بقليل، وإنَّما يقلُّ بالنظر إلى صفةٍ ما...)[1].

وذهب ابن طاهر وجماعة من النحويين منهم الأخفش، والفراء، والزجاج، وابن خروف، وابن مالك، وقيل: هو ظاهر كلام سيبويه، إلى أنَّه لا يلزم الوصف، بل يأتى فى موضع موصوفًا، وربما لا يأتى[2].

وتمسك مَنْ يقول بأنَّه لا يلزم الوصف ـ ومنهم ابن طاهر ـ بظاهر قول سيبويه فى باب الجرِّ حيث يقول: (وإذا قلت: رُبَّ رجل يقولُ ذاك، فقد أَضفتَ القول إلى الرجل بـ (رُبَّ))[3]، فظاهر كلام سيبويه هذا: أَنَّ (رُبَّ رجل) متعلق بـ (يقول ذلك)، وأنَّ (يقول ذاك) ليس بصفة لـ (رجل).

والذى يظهر لى أَنَّ مَنْ يقول بأَنَّ مخفوض (رُبَّ) لا يلزم الوصف، يرى أَنَّ (رُبَّ) لا تتعلَّق بشىء، ومِنْ ثَمَّ صَحَّ مثال سيبويه عندهم على ظاهره؛ وذلك لكون (رجل) من قولك (رُبَّ رجل) يعرب مبتدأ، ومِنْ ثم أيضًا فلا يعمل فيه ما بعده، وبالتالى فلا يلزم منه تعدى فِعْلَ المضمر إلى ظاهره.

وأحسب أنَّ الرأى الذى يقول إنَّ مخفوض (رُبَّ) تلزمه الصفة، هو الرأى الأَقربُ إلى الصَّواب، ذلك لأنَّه إذا كان (رجل) من (رُبَّ رجل) يمكن إعرابه مبتدأ وهو نكرة، فلا بُدَّ له من مسوغ للابتداء به، وذلك المسوغ هو لزومه الوصف.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٣.

(٢) انظر: انظر الكتاب ١/ ٤٢١، والارتشاف ٢/ ٤٥٧، والمستوفى فى النحو ١/ ٣٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨٢، والبسيط ٢/ ٨٦٣.

(٣) الكتاب ١/ ٤٢١.

٩ ـ هل تتعلَّق (رُبَّ) بشيءٍ أمْ لا؟

اختلف النحويون فى (رُبَّ) هل تتعلَّق بشيءٍ أم لا؟ فذهب الرمانى وابن طاهر وبعض المتأخرين[١] إلى أنَّ (رُبَّ) لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة، فإذا قلت: رُبَّ رجل عالمٍ لقيته، فـ (رُبَّ) دخلت على (رجل)، وكان مبتدأً فى الأصل فخفضته، وهى فى ذلك بمنزلة الباء فى (بحسبك زيدٌ) لا تتعلق بشيءٍ.

وذهب جمهور النحويين[٢] إلى أنَّ (رُبَّ) تتعلق بشيءٍ كسائر حروف الجرِّ، وأنَّ التعلق بالعامل الذى يكون خبراً لمجرورها أَوْ عاملاً فى موضعه أوْ مفسراً له.

ويبدو أنَّ الرأى الذى يقول إنَّ (رُبَّ) لا تتعلَّق بشيء هو الرأىَ الأنسب، لأنَّ (رُبَّ) حَرْفُ جرٍّ شبيهٌ بالزائد، وهو لا يستخدم وَسيلةً للربط بين عاملٍ عاجزٍ ناقصِ المعنى، واسم آخر يتمم معناه[٣]، ومِنْ ثم فهو ليس بحاجةٍ لشيءٍ يتعلَّق به.

١٠ ـ مِنْ معانى (مِنْ) غير الزائدة:

ذهب السيرافى والأعلم وابن طاهر وابن خروف[٤]، إلى أنَّ (مِنْ) غير الزائدة قد تكون بمعنى (رُبَّ) فتكون للتقليل، وذلك إذا لحقتها (ما)،

---

(١) انظر الارتشاف ٢/ ٤٥٩، والجنى الدانى ٤٢٧، والمساعد ٢/ ٢٨٧، والبسيط ٢/ ٨٦١، والمغنى ٢/ ٥٧٧، والهمع ٤/ ١٨٢.

(٢) الارتشاف ٢/ ٤٥٩، والجنى الدانى ٤٢٧.

(٣) النحو الوافى ٣/ ٤٥٢.

(٤) الارتشاف ٢/ ٤٣٣، والمغنى ١/ ٣٢١، والهمع ٤/ ٢١٥.

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر: [من الطويل]

نصحتُ أَبَا زيد فَأَدَّى نصيحَةً ... إِلىَّ مِمَّا أَنْ تَعِزَّ النَّصَائِحُ[1]

والتقدير: رُبَّما أَنْ تَعِزَّ.

وبقول الشاعر:

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً ... عَلَى رأسِهِ تُلْقِى اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ[2]

والتقدير: وإِنَّا لَرُبَّما.

ويبدو أنَّ ابن طاهر ـ ومن معه فى هذا الرأى ـ قَدْ وَقَفُوا على كلام سيبويه حيث قال فى كتابه: (وإن شِئتَ قلتَ: إِنِّى مِمَّا أَفْعَلُ، فتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمةٍ واحدة نحو (رُبَّما).[3]) ثم أنشد بيت أبى حيَّة النُّمَيْرى.

والحقَّ أنَّ بعض النُّحاة[4] يعتقدون بتبادل حروف الجرِّ وتعاقبهَا بعضها مكان بعضٍ، ومِنْ ثَمَّ فلا غرابة أنْ تردَ كلمةُ (مِمَّا) بمعنى (رُبَّما)، وأَنْ يُرادَ منها الدلالة على الكثرة، وقد تدل على القلة أحيانًا، وهذا واضح من كلام سيبويه، فالعرب تقول: أَنْتَ مِمَّا تفعلُ كذا، أَىْ: رُبَّما تفعلُ[5].

(١) البيت لعمارة بن عقيل بن بلال الخطفى، وهو فى الكامل للمبرد ١/ ٢١٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٢٠.

(٢) البيت لأبى حيَّة النميرى وهو فى الكتاب ٣/ ١٥٦، والمقتضب ٤/ ١٧٤، والجنى الدانى ٣١٥، والمغنى ١/ ٣١١ ـ ٣٢١، والهمع ٤/ ٢١٥، والأزهية ٩١، والخزانة ١٠/ ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧.

(٣) الكتاب ٣/ ١٥٦.

(٤) الأزهية ٢٧٧، كشف المشكل فى النحو ٢٣٠، الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ١٧٣.

(٥) المقتضب ٤/ ١٧٤، أمالى ابن الشجرى ٢/ ٢٤٤، شرح الكافية ٢/ ٣٢٠، الكتاب ١/ ٢٤، ٢/ ١٩٦، ٣/ ٦٤٦، ٤/ ١٢.

١١ ـ عامل نصب المفعول معه الواقع بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين.

يقول النحويون: إنَّ المفعول معه يُنْصَبُ بما تقدَّم في الجملة قبله، من فعْلٍ أَوْ شبهه[١]. وسُمِعَ من كلام العرب نَصْبُهُ بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين من غير أَنْ يلفظَ بفعلٍ أَوْ شبهه نحو: ما أَنْتَ وزيداً، وكيف أَنْتَ وقصعةً من ثريد.

وقد خرَّج النحويون هذين المثالين على أَنَّ ما بعد الواو منصوبٌ بفعْلٍ مضمرٍ مشتقٍ من الكون، والتَّقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من ثريد. فـ (زيداً) و (قصعة) منصوبان بـ (تكون) المضمرة[٢].

وأنَّ سيبويه قَدَّرَ الفعْلَ الموضوع من الكون مُضَارِعًا مع (كيف)، وماضيًا مع (ما)، فَقَالَ: (كأَنَّه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد؟ وما كنتَ وزيداً؟ لأنَّ كنتَ وتكون يقعان هاهنا كثيراً ولا ينقضان ما تريدُ من معنى الحديث)[٣]. وقد رَدَّ المبرِّدُ على سيبويه وقَالَ: يصلح في كلٍّ واحدٍ منهما الماضي والمستقبل نحو: ما يكون وزيداً؟ وما كنتَ وزيداً؟ وكيف تكون وزيداً؟ وكيف كنتَ وزيداً؟[٤].

قال ابن خروف: (وتابعه ـ أَيْ: المبردَ ـ الأُستاذ ـ يعني ابن طاهر الخدبَّ ـ وقال: إنَّما قَدَّرَ مع (ما) الماضي، ومع (كيف) المستقبل لكثرة ذلك في الكلام، ولا يمتنع في القياس العكس كما قَالَ المبرِّدُ، إلاَّ أَنَّ

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٢.
(٢) انظر شرح المفصل ٢/ ٥١ ـ ٧٢، والأشموني ٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨.
(٣) الكتاب ١/ ٣٠٣.
(٤) الهمع ٣/ ٢٤٣.

الاستعمالَ وَرَدَ على ما ذكره سيبويه فيوقفُ عنده». قالَ ابن خروف: (ونِعْمَ ما قال)[1].

١٢ ـ (أَنْ) الناصبة الموصولة بالماضى والأمر.

(أَنْ) المصدرية الناصبة للمضارع هى التى توصل بالماضى نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ كان ذا مال﴾[2] وبالأمر فى نحو: كتبتُ إليه أَنْ قم، وبالنهى فى نحو: كتبتُ إليه أَلاَّ تفعلْ[3].

وزعم ابن طاهر[4] أَنَّ الموصولة بالماضى والأمر غير الموصولة بالمضارع، فتكون (أَنْ) على مذهبه مشتركةً، أَوْ متجوزًا بها، واستدل على ذلك بأمرين:

أحدهما: أَنَّ الداخلة على المضارع تُخَلِّصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف.

والثانى: أَنَّا لو فرضنا دخولها على الماضى لوجب أَنْ تُصيِّره بصيغة المضارع كـ (لم)، لما دخلت على الماضى قلبَتْ صيغته إلى المضارع لتعمل فيه[5].

وقد رَدَّ ابن هشام[6] ما استدل به ابن طاهر فيما رآه.

١٣ ـ الفصل بين (إذن) ومعمولها بالدُّعاء والنِّداء اختيارًا.

عُهِدَ الفَصْلُ فى كلام العرب أَنْ يكون بين الشيئين المتلازمين، كالمضاف والمضاف إليه وغيرهما مِمَّا هُما متلازمان، واغتفر النُّحاةُ

(١) المقاصد الشافية ١/ ٣٣٥.
(٢) من الآية (١٤) من سورة القلم.
(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٢ ـ ١٦٦، والمقتضب ٢/ ٣٠، والجنى الدانى ٢١٧.
(٤) المغنى ١/ ٢٨ ـ ٢٩.
(٥) الهمع ٤/ ٨٨.
(٦) المغنى ١/ ٢٨ ـ ٢٩.

الفَصْلَ بالقَسَمِ بين العامل (إذن) والمعمول (منصوبها)، لأنَّ القَسَمَ هو تأكيدُ لمضمون الجملة، وأيضًا لكثرة استعمالهم له، وكثرة احتياج الكلام إليه، ألا ترى أنَّهم فصلوا بالقَسَمِ بين الجار والمجرور نحو: اشتريته بوالله ألف درهم، وبين المضاف والمضاف إليه نحو قولهم: هذا غلام والله زيد[1]، ومن فصلهم بالقَسَمِ بين (إذن) ومنصوبها قول الشاعر:

إذن والله نَرْمِيَهُمْ بحربٍ ... يُشيبُ الطفلَ من قبل المشيب[2]

وذهب ابن عصفور إلى جواز الفصل بين (إذن) ومعمولها بالظرف حيث قال: (وقد يجوز الفصل بين (إذن) ومعمولها بالظرف كما فصل بينهما القَسَمُ، فنقول: إذن غدًا أكرمَكَ، يريد: إذن أكرمَك غدًا، ولا يجوز ذلك في غيرها من النَّواصب، لا يجوز أنْ تقول: لَنْ يوم الجمعة أَخْرُجَ، تريد: لَنْ أخرجَ يوم الجمعة)[3].

وأَجاز ابنُ طاهر وابن بابشاذ الفَصْلَ بين (إذن) ومعمولها بالدُّعاء والنِّداء نحو: إذن يا زَيْدُ أحسنَ إليك، وإذن يغفرُ اللهُ لَكَ يدخلَكَ الجنة[4].

والحق أنَّ ما ذَهَبَ إليه ابن عصفور من إجازة الفَصْلِ بالظرف، وما ذَهَبَ ابن طاهر وابن بابشاد من إجازة الفَصْلِ بالدعاء والنداء بين (إذن) ومعمولها، لا يجوز لأنَّه لم يسمع، ولا ينبغي أنْ يقاس الظرف والدعاء والنداء على القَسَمِ، لأنَّ القسم هو تأكيد لمضمون الجملة بخلاف

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٦.

(٢) لحسان بن ثابت، وهو في ملحق ديوانه ٣٧.١، وأوضح المسالك ٤/ ١٦٨، والتصريح ٢/ ٢٣٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣.

(٣) المقرب ١/ ٢٦٢).

(٤) الارتشاف ٢/ ٣٩٧.

الظرف لأنَّ فيه تقييداً للعامل لا تأكيـداً له، وإذا كان الفاصل يفيدُ التأكيد فكأنَّه لا فَاصَلَ.

١٤ ـ مجيءُ الحال من المنادى.

فى جواز مجيء الحال من المنادى مذاهب للنَّحويين:

أحـدها: الجَوازُ مطلقًا وهو مذهب الـمبرِّدُ، وابن طاهر، وابن طلحة، وهو ظاهر كلام ابن مالك[١].

الثانى: المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين.

الثـالث: التفصيل بين أن تكون الحال مؤكـدة فيجوز، وأنْ تكون مبيِّنة فيمتنع، وهو مذهب الأخفش والمازنى، والفارسى[٢].

وقد احتج المجيزون بإطلاق بقول الشاعر:

يا أيُّهـا الرَّبْـعُ مَبْكِيـًا بسـاحتـــه كم قد بذلت لمن وافاك أفراحا[٣]

ويقول النابغة:

قالـت بنـو عامـر خالُـوا بنى أَسـدٍ يا بؤْسَ للجهل ضَرَّارًا لأقوامِ[٤]

جعـل المبـرِّد (ضرارًا) حـالاً من المضـاف الذى هو المنادى. وذَهَبَ جـمـاعـــة من النُّحـاة منهـم الرضى والأعلم إلى جَـعْلِ هـذه الحـال من المضاف إليه وهو (الجهل).

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠، وانظر الارتشاف ٣/ ١١٩.

(٢) الارتشاف ٣/ ١١٩.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠.

(٤) ديوانه ٤٠، وجمل الزجـاجى ١٧٢، وسر الصناعة ١/ ٣١٥ ـ ٣٣٢، شرح الكافية للرضى ١/ ١٤٨، والكتاب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٢.

ويقول الشاعر:

يا بشرُ أعورَ إنَّ القوم قد ذهبوا وخَلَّفوا نفراً جمّا صياصيه[1]

هذا وقد احتج المانعون بأدلة[2]، لا تخلو من مقالٍ ونظرٍ.

وأمَّا الشواهد التى احتج بها المجيزون فهى من القلة بمكانٍ يجعلُ القياسَ عليها ضعيفًا، ولكن يبدو أنَّهم قَاسُوا مجيءَ الحال من المنادى، على مجيءِ الحال من المفعول به، على اعتبار أنَّ المنادى مفعولٌ به فى الأساس، فإنْ كان ذلك كذلك فالأمرُ فيه مندوحة.

١٥ ـ إعمال أمثلة المبالغة عمل اسم الفاعل وإعمالها ماضية.

يجيز جمهور النحويين أنْ تعمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل بشروطه، وأجاز ابن طاهر وَوَافَقَهُ تلميذه ابن خروف[3] إعمالَها ماضيةً وإن عريت من (ال)، والمشهور عند جمهور النحويين أنَّها لا تعملُ إذا كانت بمعنى الماضى[4]. قال أبو حيَّان: (وحكم هذه الأمثلة عند مَنْ يرى إعمالها حُكْمَ اسمِ الفَاعِلِ، أَحْكَامًا وشُرُوطًا واتِّفاقًا واختلافًا، إلاَّ ما ذَهَبَ إليه ابن طاهر وتلميذه ابن خروف، من أنَّه يجوز إعمالها ماضيةً، وإنْ عَرِيتْ من (أل)، وإنْ كَانَا لا يقولان بإعمالِ اسمِ الفاعلِ العَارِى مِنْ (أل) إذا كان ماضيًا)[5].

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ١٨٨.

(٢) انظر ابن طلحة النحوى ١١١ ـ ١١٢.

(٣) شرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٥١.

(٤) الهمع ٥/ ٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٤.

(٥) الارتشاف ٣/ ١٩٤.

١٦ ـ إضافة الشيء إلى نَفْسِه.

منع البصريون أَنْ يضافَ الشيء إلى نفسه، حيث إنْ الغرضَ من الإضافة هو تعريفُ المضاف بالمضاف إليه أَوْ تخصيصه به، والشيءُ لا يتعرف بنفسه ولا يتخصصُ، ومِنْ ثَمَّ فإن سُمِعَ ما يوهم شيئًا من ذلك أَوْجَبُوا فيه التَّأويل[1].

وذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز أَنْ يضاف الشيءُ إلى نفسه، متى اختلف اللَّفظانِ، واحتجوا بما وَرَدَ من ذلك مثل: صلاة الأُولى، ومسجد الجامع، وسعيد كرز، وحبَّةُ الحمقاء، فالبصريون يقولون إنَّ مَنْ أَضاف فإنَّما أضافَ في الأَصل إلى موصوف محذوف، والتَّقدير: صلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وحبَّة البقلة الحمقاء، وذلك فيما ظاهره أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف. والكوفيون يجيزون الإضافة من غير دعوى نقل ولا حذف، وبمذهبهم قَالَ الزمخشري، وابن طاهر، وابن خروف وابن الطراوة، وجماعة[2].

١٧ ـ امتناع وقوع الماضي بعد (إلاَّ).

يلي (إلاَّ) في النفي فِعْلٌ مُضَارِعٌ بلا شرط، سواءٌ أتقدَّم اسمٌ نحو: ما زيدٌ إلاَّ يفعلُ كذا، أَمْ فِعْلٌ نحو: ما كان زيد إلاَّ يضرب عمرًا، كما يليها الاسم نحو: ما قام إلا زيد أو الجملة الإسمية نحو: ما زيد إلا أبوه قائم.

ويليها ماضٍ بشرطِ أَنْ يسبق بفِعْلٍ[3] نحو قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم مِنْ

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) الارتشاف ٢/ ٥٠٦.

(٣) التسهيل ١٠٥، وشرحه لابن مالك ٢/ ٣٠٣، والمساعد ١/ ٥٨١.

رَسُولٍ إلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئون﴾[1]. وأجاز المبرد دخولها على الماضى المقرون بقد المسبوق باسم نحو: مَا زَيْدٌ إلاَّ قَدْ قَامَ[2].

وقد علَّلَ ابنُ مالك لاقتران الماضى بـ (قَدْ) الَّذى يُغْنى عن تقديم فعْلٍ، فقال: (وإنَّما أَغنى اقترانُ الماضى بـ (قَدْ) عن تقديم فعْلٍ، لأنَّ اقترانَهُ بها يُقَرِّبُهُ من الحال فيكونُ ذلك شبيهًا بالمضارع، وإنَّما كان المضارعُ مستغنيًا عن شرطٍ فى وقوعه بعد (إلاَّ) لشبهه بالاسم، والاسمُ بإلاَّ أَوْلَى، لأنَّ المستثنى لا يكون إلاَّ اسمًا أَوْ مؤولاً باسم، وإنَّما سَاغَ بتقدم الفعْلِ وقوع الماضى بعد إلاَّ، لأنَّ تقدُّمَ الفعْلِ مقرونًا بالنَّفى يجعلُ الكلامَ بمعنى: كلما كَانَ كذا كانَ كذا وكذا، فكَانَ فيه فعْلان كما كَانَ مَعَ كُلَّمَا)[3].

ومنع أبو بكر ابن طاهر وقوع الماضى بعد (إلاَّ) فى النَّفى، قال أبو حيَّان: (... وقَالَ أبو بكر بن طاهر: ما زيدٌ إلاَّ قَامَ، لا يَجُوزُ، وما زيدٌ إلاَّ يَقُومُ، جَازَ، ولم يقلْ به مَنْ تقدَّم من النُّحاة)[4].

يظهر من كلام أبى حيَّان أنَّ ابن طاهر قَدْ انفردَ بمنع وقوع الماضى بعد إلاَّ فى النَّفى، ولكن أَحَدَ الباحثين المحدثين كَانَ قَدْ زَعَمَ أَنَّ أبا الحسن الأُبَّدى ـ أحَدَ شيوخ أبى حيَّان الأندلسى ـ قَدْ انْفَرَدَ بامتناع وقوع الماضى بعد (إلاَّ)[5]، مع أنَّ الأُبَّدى كَانَ قَدْ تُوفى بعد مائة عامٍ من وفاة ابن طاهر الَّذى توفى سنة (٥٨٠هـ).

---

(١) من الآية (٣٠) من سورة يس.
(٢) انظر التذييل ٣/ ٦٢٠، والارتشاف ٢/ ٣١٥، والهمع ١/ ٢٣٠).
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٤.
(٤) الارتشاف ٢/ ٣١٥، وانظر الهمع ٣/ ٢٧٦.
(٥) الأُبَّدى النحوى / ٣٨ ـ ٣٩ ـ ٤٠.

فكيف يتصوَّرُ انْفِرَادُهُ بهذا الرأى!؟

١٨ ـ الفِعْلُ الواحد يَنْصِبُ أكثر من مصدرٍ واحد.

اختلف النَّحويون فى: هل الفِعْلُ الوَاحِدُ يَنْصِبُ أكثرَ من مَصْدَرٍ واحد أَمْ لا؟. فإذا كان للفِعْلِ مصدران أو أكثر فلا يخلو عن أَنْ يكونَ الثانى عَيْنَ الأَوَّل، أَوْ لاَ، فإنْ كان الثانى عينَ الأوَّل نَصَبَهُما الفِعْلُ مَعًا، على أَنْ يكونَ الثانى تأكيدًا للأَوَّل، وكذلك الثالث.

وإنْ لم يكن الثانى عَيْنَ الأَوَّل بأَنْ كان الأَوَّلُ مؤكدًا لعامله والثانى مبيِّنًا لَهُ، فَذَهَبَ أكثرُ النَّحويين منهم الأخفشُ، والمبرِّدُ وابنُ السَّراج إلى أَنَّ الفِعْلَ لاَ يَنْصِبُهُمَا مَعًا، بل يَنْصِبُ الأوَّلَ فقط، والثانى إِمَّا بَدَلٌ أَوْ منصوبٌ بإضمار فِعْلٍ(١).

ولقد ورد ما منعه صاحبنا يتمثل ذلك فى قول الشاعر:

ما المَجْد إلا قد تبين أنه ... بندًى وحلم لا يزال مؤثلا(٢)

وذَهَبَ السِّيرافى وتَبِعَهُ ابنُ الطَّراوة وابنُ طاهر إلى أنَّ الفِعْلَ يَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَهُمَا، وأنَّه يَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَ ثلاثةَ مصادر وإنْ اختلفَتْ أنواعُهَا. قَالَ الدنوشرى: ومَذْهَبُ الجَمَاعَةِ أَصَحُّ(٣).

١٩ ـ (إذا) الفجائية ظرف زمان.

اختلف النحويون فى (إذا) الفجائية على ثلاثة أقوال:

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٠٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٠٣، المساعد ١/ ٥٨، الهمع ١/ ٢٣٠، الدرر ١/ ١٩٥.

(٣) حاشية يس على التصريح ١/ ٣٤١، وانظر الارتشاف ٢/ ٢٠٦.

الأوَّل: أنَّها ظرفُ زمانٍ وهو مذهبُ الزَّجاج، والرِّياشي، واختاره ابن طاهر، وابنُ خروف، والأستاذُ أبو عليٍّ، فإذا قلتَ خرجتُ فإذا زيدٌ، فالتَّقديرُ: خرجتُ فالزَّمانُ حضورُ زيد[1].

ونُسِبَ هذا الرأى إلى المبرِّد. وقيلَ: وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه[2].

والثاني: أنَّها ظرفُ مكانٍ في مذهبِ الفارسيِّ، وابنِ جنى، وأبى بكر ابن الخياط، وعُزِى إلى سيبويه وإلى المبرِّد[3]. فإذا قلتَ: خرجتُ فإذا زيدٌ، فالتَّقديرُ: خرجتُ فبحضرتى زيدٌ، واستدلوا على أنَّها ظرفُ مكانٍ بوقوعها خبرًا عن الجُثَّة[4].

والثالث: أنَّها حَرْفٌ، ونُقِلَ ذلك عن الأخفشِ، وهو مذهبُ الكوفيين، واختاره ابنُ مالكٍ[5].

* * *

(١) الارتشاف ٢/ ٢٤٠، والجنى الدانى ٣٧٤.
(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٢.
(٣) الجنى الدانى ٣٧٤، والمغنى ١/ ٨٧.
(٤) الجنى الدانى ٣٧٤، والارتشاف ٢/ ٢٤٠.
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٤٠، والمغنى ١/ ٨٧.

مصادر نحوه ومذهبه النحوىّ

كان ابن طاهر أحفظَ النَّاس فى عصره لكتاب سيبويه، قائمًا بإقرائه وإيضاح الفارسىّ، ومعانى الفَرَّاء، وأصول ابن السَّراج، ويَرَى أَنَّ ما عداها مطَّرحٌ لا يعوَّلُ عليه، وله طُرَرٌ على كتاب سيبويه وَقَفَ عليها السِّيوطى بمكة المشرفة. وذكر له كتابًا فى الأشباه والنظائر بعنوان (طُرَرُ الإيضاحِ)، وقد عَدَتْ عوادى الأيَّام على آثار ابن طاهر هذه، فلم نَعْثرْ مع شدَّة البحث والتَّنقيب على شىء منها، الأمرُ الذى جعلنا نواجهُ بعضَ الصعوبات فى الوقوف على آرائه واختياراته النَّحويَّة بالدِّقة المطلوبة. وما وَقَفْتُ عليه من آراء نحويَّة كانت كلُّها آراء منقولة عنه فى مصنفات مَنْ جاء بعده من النُّحاة بخاصةٍ تلميذه ابن خروف. ويمكننى هنا أَنْ أُشيرَ بكلِّ اطمئنان إلى مصادر نحوِ ابن طاهر الَّتى استقيت منها بعضَ اختياراته النَّحويَّة، وجَمَعْتُ منها قَدْرًا طيبًا.

وهذه المصادر تتجلى فى آثار ثلاثةٍ من أَعلامِ النَّحوِ بعد ابن طاهر، وإليكَ بيانُها:

١ - شرح ابن خروف على كتاب سيبويه، المُسَمَّى: «تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب) فَقَدْ نَقَلَ ابن خروف كثيرًا من تنبيهات شيخه ابن طاهر على كتاب سيبويه، وضَمَّنَها شرحَهُ لكتاب سيبويه، ونَاقَشَ شيخَه فى ذلك مُوَافقًا تَارةً ومخالفًا تارةً أخرى، وقَدْ ذَكَرَ ابن خروف فى شرحه الموجود أستاذَهُ ابن طاهر نحوًا من مائة موضع.

٢ - ارتشاف الضَّرب من لِسَان العَرَب - لأبى حيَّان الأندلسىِّ، فقد جاء ذكر أبى بكر بن طاهر، فى هذا الكتاب فى مواضع بلغت ثمانيةً

وأربعين موضعًا، منها خمسةُ مواضع تتعلَّق بمسائلَ صرفيَّة، وبقية المواضع تتعلَّق بمسائل نحويَّة، وبعض هذه المسائل مصبوغ بفَهْمِ أبى حيَّان.

٣ ـ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ـ لجلال الدين السيوطى. فَقَدْ جاء ذكر ابن طاهر فى هذا الكتاب فى مواضع كثيرةٍ، أَحْصَيْتُ منها عشرين موضعًا تتعلَّق بمسائل نحويَّة.

والحقُّ أن نَقْلَ هؤلاء العلماء الأجلاء لأقوالِ ابن طاهر، نَقْلٌ صاحبته الأَمانَةُ العلميَّةُ، ولكنَّه فى بعض الأحايين يكون هذا النَقْلُ مصبوغًا بفَهْمهم الخاص الَّذى هو محلُّ الاحترام والتقدير، وهذا الأمرُ جعلَ بَعْضَ هذه النقول متصرفًا فيها، ولكنها ـ على كلِّ حالٍ ـ تعبِّرُ عن رأيه بحق بخاصة تلك الأقوال التى نقلها عنه تلميذه ابن خروف.

أمَّا عن مذهبه النحوىِّ فأقُولُ:

إنَّ النحو فى بلاد الأندلس وفى عصر ابن طاهر قد اكتمل بناؤُهُ وبَانَتْ شخصيته واضحةً جليةً، وبلغ أَوج مجده، وذاعت مصنفاتُهُ، فامتلأت بها المكتبة العربية التى تحمل فى تضاعيفها آراء النحويين على مَرِّ العصور السابقة لابن طاهر، فمن المحتم أنْ يكونَ ابنُ طاهرٍ قَدْ اطَّلَعَ على كثيرٍ منها ما استطاع، وأفَادَ منها أيَّما فَائدة. وكانت بلاد الأندلس فى عصر ابن طاهر مرتعًا خصيبًا للنحو البصرىّ والنحو الكوفىّ على حَدٍّ سواء. وساعد الجوُّ السياسىُّ آنذاك بطوائفه السياسية المختلفة وطوائفه المذهبية، نحاةَ الأندلس أَنْ يجدوا الفرصة فى اختيار ما يرونَهُ أَقْعَدَ فى

القيـاس ومنطق العربية، بِنَاءً على مـوازناتهم ومقارناتهم بين المـذهبين، وإذا عَنَّ لهم شيءٌ من اجتهاداتهم الخاصـة أضافوه لآراء المذهبين، ومن ثَمَّ فإنَّ لكلِّ نحـويٍّ من نُحاة الأندلس آراءَهُ واختـيارته التى قـد تلتقى مع آراء الآخرين أوْ لاَ تلتقى.

والحقيقـةُ أنَّ مذهب النُّحاة المتأخرين من علمـاء الأندلس، كان يقومُ على الاختيار من المذهبين: البصريِّ والكوفيِّ، فما وجدوا من رأيٍ يقوم على دليل راجحٍ قَبِلُوهُ، وإلاَّ أعرضُـوا عنه، واختـاروا ما يلائمُ منهـجَهُم ومنطقَهُم. وهذه هى طريقَةُ المحقِّقين من النحويين المتأخرين، ذلك لأن النُّحاةَ السَّـابقين ثَبَّتُوا الأصـولَ والأحكامَ والقواعدَ، ولم يبقـوا لِمَنْ جاء خلفهم مـا يضيفونه لتلك الأصـول، ومن ثَمَّ انتشرتْ رُوحُ التَّحـقيقِ بين النحـاة المتـأخرين، وليس أدلَّ على ذلك من قـول أبى حيَّـان حيـن قال: (ولَسْنَا متعبِّدين باتِّباع مذهب البصريين، بل نَتَّبع الدليل)[1].

وإذا كان ذلك كذلك، فإنَّ أبا بكر بن طاهر يعتبـر من النُّحاة المحقِّقين فَقَدْ كان يُبدى اخـتيارَهُ بعد التَّمحيص، والتَّدقـيق، والموازنة، والمقارنة، ثم يُرجِّحُ ويَتَّبـعُ، أَوْ يرفُضُ ويجتهـدُ، ولكن على كلِّ حال فـالرجلُ أخَذَ بظاهر كلام سيبويه فى كثيرٍ من اختياراته النَّحويَّة، ممَّا يؤكد لنا أنَّ الرَّجُلَ كانَ عَلَى صلة قَـويَّة بسيـبويه وكتـابه، فقد روى عن ابنِ طـاهرٍ أنَّه عندما حَجَّ أَقْسَمَ أَنْ يُقْـرِئَ الكتاب فى البَـصرة ـ البلد الذى أُلِّفَ فـيه ـ مُتَـحرِّيًا الموضع الذى كان يُؤْخَذُ فيه عن سيبويه، ويقال إنَّه بَرَّ بقَسَمِه.

---

(١) الاقتراح ٨٤.

وقد أخذ ابن طاهر بجملة من آراء سيبويه بعد أنْ تبصَّرَ فيها وأعمل فكره واقتنع بأنَّ الحقَّ فيما قاله سيبويه. وإليك هذه الآراء التى أخذ فيها ابن طاهر بظاهر كلام سيبويه:

١ ـ أخذ بظاهر كلام سيبويه فى باب الاشتغال من أنَّ التَّحضيض والعرض لا يجوز فى الاسم قبلهما إلاَّ الرَّفْعُ، لأنَّها حروفٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا تُفَسِّرُ.

٢ ـ اتَّبع ظاهر كلام سيبويه فى أنَّ (كم) الخبرية تقع على القليل والكثير.

٣ ـ أخذ بظاهر كلام سيبويه فى أنَّ (عَلَى) اسْمٌ ولا تكون حَرْفًا.

٤ ـ أخذ برأيه فى أنَّ مخفوض (رُبَّ) لا يلزم الصِّفة.

٥ ـ أخذ برأيه فى أنَّ (مِنْ) الزائدة إذا لحقتها (ما) تكون بمعنى (رُبَّ)، ويراد بها الدلالة على الكثرة، وقد تدلُّ على القلة.

٦ ـ أخذ بأَحَدِ قوليه فى أنَّ (إذا) الفجائية ظرفُ زمانٍ.

هذا وقد تابع ابن طاهر المبرِّدَ فى أنَّه قد يقدَّر مع (ما) المضارع ومع (كيف) الماضى،لأنَّ هذا لا يمتنعُ فى القياس. وتَابَعَ الكوفيين فى إجازتهم أنْ يضافَ الشىءُ إلى نفسه متى اختلف اللفظان. وقد انْفَرَدَ بمنع وقوع الماضى بعد (إلاَّ) فى النَّفى.

ولا يغيب عن بَالِنَا أنَّ ابنَ طاهر كان من عِلْيَةِ المكبين على كتاب سيبويه، العارفين بغوامضه، الحاضِّين على خوض عبابه، ومن ثَمَّ فيمكننا أنْ نُشِيرَ إلى ميلِهِ إلى المذهبِ البصرىِّ ونزوعِهِ إلى الأخذِ بآراءِ سيبويه

كما سَلَفَ القَوْلُ، إلاَّ أَنَّ التَّيارَ الذى كان سائداً آنذاك فى الأندلس ومصر وبلاد الشام، هو نُزوعُ علماءِ النَّحوِ إلى التَّمحيصِ والتَّدقيقِ والتَّحقيقِ والبحثِ فى الدراسات النحويَّة، والتحلى عن العصبية لواحدٍ من المذهبين، وابنُ طاهرٍ كان مِنْ رجالِ هذا التَّيارِ.

* * *

الخاتمة

لما كان أبو بكر بن طاهر من نحاة الأندلس، الذين لم يحظوا بعناية من قبل الباحثين المحدثين، انطلاقًا من عدم الحصول على شيءٍ من آثاره حتى الآن، ومن عدم ما يدلُّ على وجود شيءٍ منها في مكانٍ ما. لهذا فإنَّ هذا البحث المتواضع بَذَلَ الجهد ليُعرِّفَ ابنَ طاهر نحويًا دارسًا يَأخُذُ علومَ العربيَّة حيث كان مِنْ علِيَةِ المكبين على كتاب سيبويه، العارفين بغوامضه، الحاضِّين على خوض عبابه.

وأيضًا فَقَدْ جَهَدَ هذا البحث في الوقوف على اختيارات ابن طاهر النحويَّة، الَّتي تتبعتُها في عديدٍ من المصادر، حتى جمعتُ منها تسعةَ عَشَرَ رأيًا، ونصوصًا من بعضِ آثاره. وقد قمتُ بدراسة تلك الآراء، فوجدتُ الرَّجُلَ في جزءٍ كبير منها يقتفي أثر سيبويه، ورأيتُه في بعضها يَأخذُ برأي الكوفيين، وفي بعضها كان له رأيُهُ الخاصُّ الَّذي انْفَرَدَ به.

ولَعَلِّي بهذا الجهد المتواضع الموجز عن أبي بكر بن طاهر، أكونَ سجلت حياة ابن طاهر وآراءَهُ النحويَّة، وبيَّنتُ آثارَهُ، فإن كُنتُ قد أَصبتُ ووفقتُ فيما قصدت، فذلك فَضْلُ الله يؤتيه مَنْ يشاءُ واللهُ ذو الفضل العظيم، وإن تكن الأُخرى فحسبي أَنَّني بذلتُ جهدي قَدْرِ طاقتي، ولا يكلِّفُ اللهُ نَفْسًا إلاَّ وسعها. والحمد لله أَوَّلاً وآخرًا.

* * *

ثبت بأهم المصادر والمراجع

- الأبدى النحوى ـ د/ سمير عبد الجواد ـ المطبعة الفنية بالقاهرة ١٩٩١م.
- ابن طلحة النحوى ـ د/ عيَّاد الثبيتى ـ دار التراث بمكة المكرمة ط/ ١، ١٤١٩هـ.
- ابن الطراوة النحوى ـ د/ عياد الثبيتى ـ مطبوعات نادى الطائف الأدبى ط/ ١، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ أبو حيَّان الأندلسى، ت/ د/ مصطفى النماس ـ مطبعة المدنى بالقاهرة ١٤٠٨ ـ ١٩٨٧م.
- الأزهية فى علم الحروف للهروى ـ ت/ عبد المعين الملوحى ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط/ ٢ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين ـ عبد الباقى اليمانى ـ ت/ د/ عبد المجيد دياب ـ الرياض ط/ ١، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦.
- الأشباه والنظائر فى النحو ـ جلال الدين السيوطى ـ ت/ د/ عبد العال سالم مكرم ـ دار البحوث العلمية ـ الكويت.
- إصلاح الخلل الواقع فى كتاب الجمل ـ لابن السيد البطليوسى ـ ت/ د/ حمزة النشرتى ـ دار المريخ بالرياض ـ ط/ ١، ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩.
- الأُصول فى النحو ـ ابن السراج ـ ت/ د/ عبد الحسين الفتلى ـ مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٥م.
- الأعلام ـ خير الدين الزركلى ـ ط/ ١١ ـ دار العلم للملايين ببيروت ١٩٩٥م.

- الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب - للفارقى - ت/ سعيد الأفغانى - مؤسسة الرسالة ببيروت ط/ ٣، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
- الاقتراح فى علم النحو - جلال الدين السيوطى - ت/ أحمد محمد قاسم - ط/ ١، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٩٦ - ١٩٧٦م.
- أمالى ابن الشجرى - ت/ د/ محمود الطناحى - مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط/ ١، ١٤١٣ - ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة للقفطى - ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/ دار الكتب المصرية.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف - أبو البركات الأنبارى - ت/ محمد محى الدين عبد الحميد، ط/ المكتبة التجارية بالقاهرة - ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصارى - ت/ محمد محى الدين عبد الحميد، ط/ دار إحياء التراث العربى ببيروت ١٩٦٦م.
- الإيضاح العضدى - أبو علىّ الفارسىّ - ت/ د/ حسن شاذلى فرهود - ط/ دار التأليف بالقاهرة.
- برنامج الوادى آشى لمحمد بن جابر - ت/ محمد محفوظ - دار الغرب الإسلامى ببيروت، ط/ ١، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع - ت/ د/ عيَّاد الثبيتى - ط/ ١، دار الغرب الإسلامى ببيروت، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين الفيروزابادى - ت/ محمد المصرى منشورات مذكر المخطوطات بالكويت، ط/ ١، ١٤٠٧ - ٩٨٧-.

- بغية الملتمس فى تاريخ أهل الأندلس للضبى ـ مدريد ١٨٨٤م.
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ـ ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية ببيروت.
- التخمير ـ شرح المفصل فى صنعة الإعراب للخوارزمى ـ ت. عبد الرحمن العثيمين.
- التذييل والتكميل فى شرح التسهيل ـ أبو حيان الأندلسى ـ مصورة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٦٢ نحو.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ـ ت/ د/ محمد كامل بركات ـ دار الكتاب العربى بمصر ١٣٨٧ ـ ١٩٦٧.
- التصريح بمضمون التوضيح ـ لخالد الأزهرى ـ مصورة دار الفكر ببيروت.
- التكملة لكتاب الصلة لابن الآبار القضاعى ـ نشره عزت العطار ـ مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٧٥ ـ ١٩٥٥.
- تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب لابن خروف ـ ت/ خليفة محمد بديرى ـ منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس الغرب ط/ ١.
- التوطئة، لأبى علىّ الشلوبين ـ ت/ يوسف أحمد المطوع ـ دار التراث العربى ـ القاهرة ١٩٧٣.
- الجنى الدانى فى حروف المعانى ـ للحسن بن قاسم المرادى ـ ت/ د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ـ دار الكتب العلمية ببيروت ط/ ١، ١٤١٣ ـ ١٩٩٢.

- حاشية الشيخ يس على التصريح بمضمون التوضيح - مصورة دار الفكر ببيروت.
- حاشية الشيخ يس على التصريح بمضمون التوضيح - مصورة دار الفكر ببيروت.
- خزانة الأدب ولب لسان العرب - لعبد القادر البغدادى - ت/ عبد السلام هارون، ط/ ١، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- ديوان حسان بن ثابت - ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقى - دار الأندلس ببيروت، ط/ ٣، ١٩٨٣.
- ديوان النابغة الذبيانى - ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، لابن عبد النور المالقى، ت/ أحمد محمد خراط، مكتبة زيد بن ثابت - دمشق ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
- روح المعانى فى تفسير القرآن والسبع المثانى، لمحمود الألوسى - دار الفكر ببيروت، ١٤٠٨ - ١٩٨٧م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جنى، ت/ مصطفى السقا وآخرين، الحلبى بالقاهرة ط/ ١، ١٣٧٤ - ١٩٥٤.
- سير أعلام النبلاء، للذهبى، ت/ مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط/ ٢، ١٤٠٢ - ١٤٠٥ / ١٩٨٢ - ١٩٨٥.

- شذرات فى أخبار مَن ذهب، لابن العماد الحنبلى، المكتب التجارى ببيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مع كتاب منحة الجليل/ لمحمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر بالقاهرة.
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك/ مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة.
- شرح ألفية ابن معط للرعينى، ت/ عبد الله بن حمود المخلافى، رسالة دكتوراه ـ جامعة أم درمان الإسلاميَّة، ١٤٢٠ ـ ١٩٩٩م.
- شرح التسهيل لابن مالك، ت/ عبد الرحمن السيد وآخر، ط/ ١، هجر للطباعة بالقاهرة، ١٤١٠ ـ ١٩٩٠.
- شرح الجمل لابن خروف، ت/ د/ سلوى محمد عمر عرب، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى، مكة المكرمة، ط/ ١، ١٤١٩هـ.
- شرح الجمل لابن عصفور، ت/ صاحب أبو جناح، دار الكتب ـ جامعة الموصل بالعراق، ط/ ١، ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠.
- شرح الكافية للرضى، ط/ دار الكتب العلمية ببيروت.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت/ د/ عبد المنعم هريدى، ط/ دار المأمون للتراث، ط/ ١، ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢م، منشورات مركز البحث العلمى بمكة المكرمة.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافى، ت/ د/ دردير محمد أبو السعود، القاهرة.

- شرح المفصل لابن يعيش، ط، المنيرية بالقاهرة.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، ت/ محمد فؤاد عبد الباقى - عالم الكتب ببيروت.
- فهرس ابن خير، منشورات المكتب التجارى ببيروت.
- الكامل، للمبرد، ت/ محمد أحمد الدالى - مؤسسة الرسالة ببيروت، ط/ ١، ١٤٠٦ - ١٩٨٧م.
- كتاب سيبويه، ت/ عبد السلام هارون، ط/ الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧م.
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، لحاجى خليفة، مكتبة المثنى ببغداد.
- كشف المشكل فى النحو، لعليبن سليمان الحيدرة، ت/ د/ هادى عطية مصر، ط. الإرشاد ببغداد، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر ببيروت.
- لسان الميزان، لابن حجر العسقلانى، مؤسسة الأعل
ى ببيروت، ط/ ٢، ١٣٩٠ - ١٩٧١م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبى محمد عبد الله اليافعى، دار الكتب العلمية ببيروت، ط/ ١، ١٤١٧ - ١٩٩٧.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت/ د/ محمد كامل بركات، ط. دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

- المستوفى فى النحو، لعلى بن مسعود الفرهان، ت/ د/ محمد بدوى المختون، ط. دار الثقافة العربية، ط/ ١، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموى، ت/ فريد عبد العزيز الجندى، دار الكتب العلمية ببيروت.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، ببيروت.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصارى، ت/ محمد محى الدين عبد الحميد، دار التراث العربى ببيروت.
- المقاصد الشافية، للشاطبى، ت/ د/ عيَّاد الثبيتى، دار التراث بمكة المكرمة، ط/ ١، ١٤١٧هـ.
- المقتصد فى شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانى، ت/ د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ببغداد، ١٩٨٢.
- المقتضب، للمبرد، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٩٩هـ.
- المقدمة الجزولية، لأبى موسى الجزولى، ت/ د/ شعبان عبد الوهاب، ط. أم القرى للطباعة والنشر، ط/ ١، ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨م.
- المقرب، لابن عصفور، ت/ عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى، مطبعة العانى ببغداد، ١٣٩١هـ.
- النجوم الزاهرة، لابن تغرى بردى الأتابكى، المؤسسة المصرية العامة للطباعة.
- النحو الوافى، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط/ ٤، ١٩٧٦.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للطنطاوى، دار المعارف بمصر، ط.الخامسة ١٣٩٣ - ١٩٧٣م.
- نفح الطيب، للمقرى، ت/ د/ إحسان عباس، دار صادر ببيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- النكت فى تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمرى، ت/ زهير عبد المحسن سلطان، ط/ ١، الكويت ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطى، ت/ د/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط/ ١، ١٣٩٤ - ١٤٠٠/ ١٩٧٥ - ١٩٨٠.
- الوافى بالوفيات، للصفدى، باعتناء س، ديدرينغ، دارفرانز ستايز، فيستان، ط. ٢، ١٣٩٤ - ١٩٧٤.
- وفيات الأعيان وإنباء الزمان، لابن خلكان، ت/ د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨ - ١٩٧٨م.

* * *